

ندوة وطنية حول تعاطي المخدرات والإتجار بها

دراسة فقهية قانونية طبية

قسنطينة، 28 يونيو 2022 (وأج) - نظمت كلية الشريعة والاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ندوة وطنية علمية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات الموافق لـ 26 جوان من كل سنة، أين احتضنت فعاليات قاعة الشيخ عبد القادر المجاوي يوم 2022/06/27.

وتأتي هذه الندوة بهدف التركيز على دور الفقه الإسلامي بأحكامه الناظمة للمسألة، وكذا دور القانون الوضعي، الوطني والدولي في تناول الظاهرة توصيفا وتجريما، مع بيان مختلف الجزاءات القانونية والأحكام الفقهية المرتبطة بها . هذا وقد أوصى المشاركون في الندوة الوطنية الموسومة بتعاطي المخدرات والإتجار بها دراسة فقهية قانونية طبية بإشراك كل الأطراف الفاعلة في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، إضافة إلى الاستفادة من الموروث الفقهي الإسلامي المتعلق بأحكام المخدرات، والذي يشكل مرتكزا يستند عليه لتفعيل ومساندة دور القضاء في مواجهة ظاهرة المخدرات. كما دعا المشاركون إلى ضرورة إعادة النظر في التشريعات الوطنية المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية لتكييفها مع الاتفاقيات الدولية التي قررت الجزائر الالتزام بها.

كما شدد المتدخلون على وجوب التحفظ بشأن بعض النصوص الدولية التي قد تتعارض مع أحكام الفقه الإسلامي، وخاصة تلك التي تبيح بعض العقاقير المؤثرة على العقل، إضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني، ودور الأسرة كفاعلين لهما دور بارز في مواجهة ظاهرة المخدرات أو على أقل تقدير احتواء أثارها المدمرة، عن طريق التعاون بين مختلف مكونات المجتمع المدني، كما ركز المشاركون على ضرورة توحيد الإجراءات والقوانين العربية خاصة والإقليمية لتطبيق واحتواء الظاهرة .

من جهتها كشفت الدكتورة انصاف العايب، طبيبة بجامعة الأمير عبد القادر، أن استهلاك المخدرات في الأوساط الجامعية يعرف منحى تصاعديا خطيرا، كما أوضحت أن عدم المراقبة من طرف الأهل والاختلاط داخل الإقامات الجامعية تعد أهم مسببات انتشار الظاهرة خاصة وسط الشباب والمراهقات.

و استعرضت الدكتورة كذلك تجارب لطلاب كانوا ضحية للمخدرات وكيف تمكنوا بفضل الإرادة والمراقبة الطبية لطبيبة الجامعة من التخلص من حالة الإدمان التي كانت تدمر عقولهم واجسادهم، موضحة أن الإدمان أخذ أشكالا جديدة في المجتمع كالإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية والتي اعتبرت نوع جديد من الإدمان الناعم الذي يهدد صحة المجتمعات.

هذا وقد أكد الدكتور، محزة بونعاس، على ضرورة اجتماع الأخصائيين من الفقهاء والقانونيين والأطباء وعلماء الاجتماع ورجال الأمن من أجل صياغة منظومة تشريعية محكمة للحد من هذه الظاهرة من الجانبين القانوني والقضائي. وأبرز ذات المتحدث أن إصدار الحكم الفقهي للمسألة ينبغي أن يبنى على قاعدتي التكليف والامتنان وكذا كل من الفتوى والاجتهاد، مؤكدا أن هذه الأخيرة ينبغي أن يشترك فيها خبراء في التخصصات السالفة.

و أفاد المتحدث أن تعاطي المخدرات يكون إما بدافع النشوة، الضرورة أو الإكراه وأنه في الحالة الأولى وحالة الضرورة الموهمة فإن التعاطي يكون محرما أما في حالة الضرورة الطبية فإنها تقدر بقدرها بناء على تقرير الطبيب المحلف ، أما في حالة الإكراه فإن التعاطي لا إثم عليه ويجب إسعافه شرعا للإقلاع عن هذه الآفة.

بدورها، تطرقت الأستاذة السبتي بن ستيرة، إلى عمل المشرع الجزائري في الرجوع إلى النصوص المتعلقة بالمخدرات للاتفاقيات الدولية التي تعمل الجزائر على تطبيقها، كونها تطالب الدول الأطراف اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية لتمثيل ما ورد فيها.

هذا وقد أوضح المتدخل أن المحكمة الدستورية تنظر في مدى مطابقة القوانين الوطنية لنصوص المعاهدات الدولية التي التزمت بها، موضحا أن المادة 154 من الدستور تنص على أن المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية وفقا للدستور تسمو على القانون. (وأج)